تقارير العمليات المشبوهة معظمها من شركات الصرافة ثم المصارف

٢٨٨ حالة مشتبهاً فيها استلمتها «هيئة مكافحة غسل الأموال» في العام الماضي

| محمد راكان مصطفى

كشفت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن استلامها ٢٨٨ حالة مشتبه بأنها تشكل جرم غسل أموال أو تمويل للإرهاب «مساعدة» خلال عام ٢٠١٧، منها ٢٤ طلب مساعدة خارجية و٤٧ طلب مساعدة داخلية، إضافة إلى ٢١٧ تقرير عملية مشبوهة.

وبينت الهيئة في تقريرها لعام ٢٠١٧ (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن نصيب شركات الصرافة والحولات المالية الداخلية من إجمالي الإبلاغات (تقارير عمليات مشبوهة) بلغ ٨٠٪ بعدد ١٧٨ إبلاغاً، وبلغت نسبة الإبلاغات المستلمة من المصارف ١٣٪ إذ استلمت الهيئة منها ٢٩ إبلاغاً وبلغ نسبة الإبلاغات المستلمة من الجهات الإشرافية ٤٪ بواقع ٩ إبلاغات كما استلمت الهيئة من جهات غير مكلفة الإبلاغ نسبة ١٪ بواقع إبلاغ واحد، في حين لم يصل للهيئة أي إبلاغ من محامين.

واستعرض التقرير مقارنة للإبلاغات خلال عام ٢٠١٧ مع السنوات السابقة، مشيراً إلى أن عدد الإبلاغات خلال عام ٢٠١٢ بلغ ٥٨ إبلاغاً، وفي عام ٢٠١٣ بلغ ٦٦ إبلاغاً، وفي عام ٢٠١٤ وصل للهيئة ١١٦ إبلاغاً، وفي عام ٢٠١٥ وصل ١١٢ إبلاغاً وفي عام ٢٠١٦ بلغ عدد الإبلاغات المستلمة من الهيئة ٢٦٣ إبلاغاً.

وأوضح التقرير إلى أن عدد طلبات المساعدة الخارجية الواردة إلى الهيئة في عام ٢٠١٧ الأكبر منذ عام ٢٠١١ والبالغ ٣٦ طلباً.

وأشار التقرير إلى متابعة وحدة التحقق في الهيئة مهامها في التأكد من قيام المؤسسات المالية والمصرفية المكلفة التزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتقيد بهذه الالتزامات من خلال الرقابة الكتبية والميدانية على عملها، إذ قامت الوحدة خلال عام ٢٠١٧ بمتابعة تقارير المهام الرقابة المنفذة خلال عام ٢٠١٦ وتنفيذ جولات ميدانية على عدد من المؤسسات المالية والمصرفية، إذ قامت الوحدة بـ٨٢ مهمة ميدانية خلال عام ٢٠١٧ موزعة إلى ٩ مهمات في المصارف و١٢ مهمة في شركات الصرافة ٦٠ مهمة في شركات الحوالات ومهمة في شركات التأمين وفي حين لم تقم بأي مهمة خلال العام في شركات الوساطة المالية، مع الإشارة إلى أن عدد المهمات الميدانية التي قامت بها الهيئة خلال عام ٢٠١٦ بلغت ٢٠ مهمة.

ولفت التقرير إلى قيام المراقبين لدى الهيئة في وحدة التحقيق بجمع المعلومات حول العمليات المشتبه بأنها تشكل جرم غسل أموال أو تمويل للإرهاب ثم يتم دراسة وتدقيق المعلومات والتأكد ما إذا كانت العملية تشكل جرم غسيل أموال أو تمويل للإرهاب أم لا، مع الإشارة إلى أن الوحدة قامت خلال عام ٢٠١٧ بإحالة حالتين للإدعاء بحفظ ٤٨ حالة تعود لعام ٢٠١٦، وسبع حالات تعود لعام ٢٠١٥، وحالة واحدة تعود لعام ٢٠٠٨، مع التنويه بأن الهيئة تتابع العمل على عدد كبير من الحالات التي مازالت قيد التحقيق.

كما تابعت وحدة التحقيق في الهيئة إجراءات مسؤولي الإبلاغ لدى عدد من المؤسسات المالية والمصرفية حيث تم تعيين مسؤولي الإبلاغ المعينين خلال عام ٢٠١٧ بعدد إجمالي ٣٤ مسؤولاً موزعاً إلى ٥ مسؤولين لدى القطاع المصرفي بنوك (خاصة، عامة، تمويل صغير)، في حين تم في القطاع المالي تعيين ٧ مسؤولين لدى شركات الصرافة، و١٢ مسؤول إبلاغ لدى مكاتب الصرافة، و٤ مسؤولين لدى شركات الحوالات، و٦ لدى شركات التأمين.

كما تابعت الوحدة ملف المهن غير المالية عبر التواصل مع ممثلي المهن غير المالية بهدف تعزيز فعالية التزامات تلك المهن بما يرتبط بإجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وشاركت الوحدة مع الجهات المعنية في الدولة بوضع مشروع جديد للضوابط اللازمة للترخيص والرقابة على عمل الشركات المرخص لها تقديم خدمة الحوالات المالية الداخلية ضمن الأراضي السورية.

➤ تجميد ٥٣ حساباً وترقين ٥٩

➤ إحالة حالتين على الادعاء وعدد كبير من الحالات ما زالت قيد التحقيق

وأشار تقرير الهيئة إلى قيام وحدة التعاون الدولي والدراسات بإعداد مجموعة من الدراسات إحداها «مفهوم وتطبيقات السرية المصرفية، إضافة لمتابعتها تلقي وإرسال طلبات المساعدة الخارجية، حيث بلغ عدد الطلبات المرسلة ١٢ والطلبات المستلمة ٢٤، إلى جانب قيامها بتنفيذ ومتابعة إجراءات اعتماد ونشر القائمة المحلية المحدثة وفقاً لأحكام المادة ١٢ من القرار ٨٥١ وتشمل الأشخاص والكيانات الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب أعمال إرهابية أو يشاركون فيها أو يسهلون ارتكابها، والكيانات التي يمتلكها هؤلاء أو يسيطرون عليها والأشخاص أو الكيانات الذين يتصرفون نيابة عنهم أو يعملون لمصلحتهم أو بتوجيههم.

كما تعمل الوحدة على تعميم لوائح الأمم المتحدة المعنية بالعقوبات ضد القاعدة والطالبان الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٧، إضافة إلى تعميم قوائم العقوبات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن.

وكشف تقرير الهيئة عن قيام وحدة الشؤون القانونية خلال عام ٢٠١٧ بتقديم ٥ إدعاءات مباشرة أمام القضاء، كما قامت بإصدار تعاميم تجميد وترقين حسابات الأشخاص الواردة اسماؤهم في قرارات وزارتي الدفاع والعدل.

وفي التفاصيل بلغ عدد الحسابات المجمدة بناء على طلب وزارة العدل ٢٦ حساباً، وبناءً على طلب وزارة الدفاع ٢٧ حساباً، في حين تم ترقين تجميد لـ٣٣ حساباً بناءً على طلب وزارة العدل و٢٦ حساباً بناء على طلب وزارة الدفاع.

ولفتت الهيئة إلى قيام وحدة الشؤون القانونية بإجراء دراسة نقدية للمرسوم التشريعي ٣٣ لعام ٢٠٠٥ بهدف تعديله، إضافة إلى قيامها بالتعميم الخاص بآلية التعامل الخاص مع حسابات العملاء المفقودين لدى المصارف، ومتابعة إجراءات إصدار مصفوفة العقوبات الخاصة بالهيئة بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٨عام ٢٠١٧.

فلاحو حماة:

نريد سدات مائية ودعم زراعة الشوندر والقطن

| حماة- محمد أحمد خبازي

طالب رؤساء الروابط والجمعيات خلال اجتماع عقد في مقر اتحاد الفلاحين، بضرورة إقامة سدود تخزينية في الشريط الغربي لمنطقة الغاب، وتأمين مياه الري والإسراع في تنفيذ السدات المائية للتخفيف من الأضرار التي لحقت بالمزارعين جراء غرق محاصيل الحبوب في منطقة شطحة بمياه الأمطار خلال الموسمين الماضيين.

كما طالب رؤساء الروابط والجمعيات باتخاذ التدابير المطلوبة لتشجيع الفلاحين على زراعة الشوندر السكري بعد عزوف الكثير منهم عن زراعته وتراجع إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي إلى مستوى متدن جداً -هذا العام ٥ آلاف طن بينما كان ٤٣٤ ألف طن في عام ٢٠١٠- نتيجة الخسائر وعدم الجدوى الاقتصادية والإنتاجية التي تعرضوا لها في المواسم الماضية، إضافة إلى الأسعار المتدنية، والمطالبة بتوجيه كتاب من المحافظة لوزارة الزراعة برفع سعر الشوندر المستلم من المنتجين وتحديده قبل فترة من عملية زراعته تحفيزاً للمزارعين، والعمل على جدولة الديون المتراكمة على الفلاحين والإعفاء من الفوائد وتسهيل عملية تمويلهم بمستلزمات الإنتاج الزراعي، والإسراع بإقرار الخطة الزراعية بشكل مبكر وتسعيرة المحاصيل ليصار إلى حراثة وتجهيز وتهيئة الأراضي لزراعة المحاصيل.

كما طالب المجتمعون بضرورة تشجيع زراعة القطن وزيادتها في منطقة الغاب.

رئيس مكتب الفلاحين الفرعي حسان نبهان أكد أن قضايا الفلاحين تتابع والعمل جار لتذليل الصعوبات التي تواجههم والتشجيع على زراعة الشوندر السكري والقطن.

وبين عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الفلاحين عبد الغفور خليل أن العام القادم سيكون مختلفاً عن الأعوام السابقة نتيجة عودة الأمن والأمان إلى الكثير من المناطق التي حررها الجيش العربي السوري، موضحاً بأنه سيتم العمل على تأمين مياه الري لمنطقة الغاب وخاصة مع البدء بتنفيذ عدد من السدات المائية والتخفيف من حالات غرق المحاصيل والعمل جار على إعادة تفعيل زراعة الشوندر السكري بمحافظة حماة التي كانت تنتج ٣٣ ٪ منه على مستوى سورية، إضافة إلى تفوقها هذا العام بإنتاج القمح رغم كل الظروف.

رئيس اتحاد فلاحي حماة هيثم جنيد بيّن أن الاتحاد سيعد مذكرة تتضمن العديد من المسائل المتعلقة بمصلحة المزارعين ورفعها للجهات المعنية.

وصفات الطراطسة لمكافحة الفساد

رواتب كافية ومحكمة خاصة للفاسدين والمحاسبة العلنية

| طرطوس-الوطن

يبدو أن قرار مجلس الوزراء المتعلق بمكافحة الفساد في بلدنا والذي نشر الأسبوع الماضي بعد جلسة المجلس شجع المواطنون على اقتراح حلول تساعد في مكافحة الفساد.

وضمن هذا الإطار كان لـ«الوطن» لقاءات مع بعض المختصين والمواطنين المهتمين في طرطوس شككوا خلالها بجدية الحكومة في تنفيذ قرارها وقدموا عدداً من المقترحات حول الطرق الواجب اتباعها من قبلها -في حال جديتها- حتى تتمكن فعلاً من الحد من الفساد ومكافحته بشكل جذري تباعاً.

يقول علي عبود: على الحكومة أن تسحب الذرائع مهما كانت صغيرة قبل أي محاسبة أو مكافحة الفاسدين وسحب الذرائع يكون من خلال تحسين الأجور بشكل عاجل إلى درجة تكفي الموظف أن يعيش حياة كريمة وبذلك تسحب أي ذريعة لأن يمد يده للمال العام ومن بعدها محاسبة أي مرتش أو سارق بأشد العقوبات، وتعديل قانون العمل وتطبيق العدالة الوظيفية في الدرجات والمناصب بحيث يتم التعيين بناء على الكفاءة والقدم الوظيفي دون أي محسوبيات أو واسطات، وتفعيل دور النقابات بشكل فعلي وليس شكلياً وان تكون مع العامل وليست ضده ومع صاحب العمل، والسماح للصحافة أن تأخذ دورها بشكل موضوعي ومسؤول دون أي رقابة أو حدود.

أما حسن الناصر فيقول «فلتبدأ الحكومة بتغيير» ذهنية وطريقة تفكير «المسؤولين» في انتقاء أو تعيين أو ترشيح: «الوزراء ومعاونيهم والمدراء والمحافظين ورؤساء البلديات ومجالس المحافظات «والنقابات «؟». والقائمة تطول، ليكون حقيقة «المنصب مسؤولية للعمل من أجل المجتمع والوطن وتنفيذ رؤى الرئيس المؤتمن «في المشروع الوطني للإصلاح الإداري »؟، وليس مصالح شخصية »؟

بدوره علي نفنوف قال: الفساد، لا يحارب بجلسة مارقة أو عنوان فانتازي لجلسة عابرة، الفساد منظومة، لها ثقافتها وكوادرها، وطواعيتها.. وحماتها، وفي الغالب من لديهم رغبة في المحافظة على مشروع الفساد أكثر ممن لديهم فكرة استئصاله، أنا أرى الحل، بقرار جريء يشبه قرار العسكر بالنصر.

إبراهيم مرهج قال: إذا كانت الحكومة جادة فلتفعل كما فعل مهاتير محمد، أولا جمع كافة سيارات الوزراء والمدراء قاطبة من دون تمييز وإبقاء سيارة خفيفة لكل منهم ولتكن سيارة شام وطنية الصنع، وبيع هذا الأسطول من السيارات بالمزاد لصالح الخزينة العامة، ثانياً عدم بقاء أي وزير أو مدير أكثر من ٤ سنوات، تفعيل جهاز المراقبة والتفتيش بكوادر ذات كفاءة وكف نظيف، ثالثاً إنشاء محكمة خاصة لمكافحة الفساد أيضاً من القضاة الأنقياء الشرفاء.

سمير الجابري: استفاض بعض الشيء وقال: حيث إن المؤسسات والشركات لها رأس يديرها ويتحكم بها وأداؤه مهم بمحاربة الفساد والنهوض بمستوى هذه المؤسسات أقترح على كل رأس جهة عامة العمل على تقييم مرؤوسيه وخاصة المدراء العامين للشركات والمؤسسات وهل هم مؤهلون وقادرون على النهوض بمؤسساتهم وشركاتهم أم هو موزعو بريد من دون أي قرار أو فعل.

وتقييم عمل كل المدراء الفرعيين وخاصة المنقولين إلى المؤسسات أو الشركات ولا يملكون الخبرة بالعمل فهؤلاء فاشلون حتما وإدارتهم التخصصية ستكون فاشلة، وإصدار قرار حكومي بعدم إسناد مهام مدير تخصصي لأي عامل لم يمض على عمله في الشركة أو المؤسسة عشر سنوات، وتفعيل مدة الأربع سنوات لأي مدير وتقييم عمله بشكل مستمر والتصرف بسرعه تجاهه لأن المرحلة لا تحتمل التجربة، ويجب أن يكون لدى المدير العام والمدير المختص هدف وخطة عمل ويحاسب عليها، كما يجب أن يكون مدير عام المؤسسة أو الشركة منهما وتدرج بالعمل وعمل بالورشات والتنفيذ تحديداً.

نظير عنجار قال: بما أن الفساد هو مخالفة القوانين فعلى الحكومة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمعاقبة كل من يخالف القانون. وتطبيق القانون لا يحتاج إلى قانون جديد، ولا يجوز أن نترجى الموظفين بتعليمات أو قرارات معينة كي ينفذوا القانون، إذا الموضوع يحتاج إلى التفكير بكيفية محاسبة هؤلاء المتعالين على القانون، ومنع حماية من يخالف القانون ورفع تلك الحصانة عنهم، وأن تحدد مدة زمنية لمناصب المسؤولين بحيث ينتهي دور من يدعمه بنهاية هذه المدة، اما ما هو المطلوب بحق من يرتكب ويتلاعب بالمال العام، فيجب أن تكون المحاسبة علنية وأمام وسائل الإعلام، ويجب إلزام الإعلام بفضح الفاسدين، ولا يجوز اعتبار ذلك تشهيراً، فعند وجود ملف فساد بحق أي مسؤول يجب الإشارة إليه من قبل الإعلام. بل يجب متابعة نشر تطورات هذا الموضوع.

اما الفاسدون الكبار فيجب محاسبتهم بالساحات العامة حسب محافظته وعلى مرأى الجميع، وبالنسبة لمن يخطط للفساد، مثلا من يضع بخطط الدولة مشاريع ضخمة غايتها خدمة المصالح الشخصية فهذا أخطر من الفساد المباشر ويجب محاسبة من يقوم به علنا، طبعا أهم شيء هو المحاسبة العلنية كي ينتهي دور الداعمين من فوق. واهم أمر بمحاسبة الفساد أن يبدأ من الأعلى، والأهم أن من يحاسب بموضوع فساد لا يجوز ترقيته بل إعادته إلى الوظيفة العادية مع استمرار محاسبته.

وهناك موضوع يرهق الدولة وهو أن أي مسؤول لا يجوز أن يعود موظفاً عادياً مع رفاقه وزملائه بل دائماً تتم ترقيته، وهذا لا يجوز، وكم هو جميل لو يتم تغيير المسؤولين بين فترة وأخرى من دون ترقيتهم.

وهناك أمر خطير وهو إبعاد جيل الشباب بحجة أن المسؤولين الكبار أصحاب خبرة، والأمر الخطير أيضاً هو تمديد الخدمة فوق الستين لأصحاب المناصب، أو محاولة إطالة التقاعد فوق الستين.

إلى أين وصلت أعمال صيانة المدينة الرياضية؟

مدير المدينة: الأستاد سيكون جاهزاً في أيلول

| اللاذقية – عبير سمير محمود

يتساءل مواطنون في اللاذقية عن سبب التأخير في إعادة تأهيل المدينة الرياضية، التي كان من المنتظر بحسب وعود الجهات المعنية أن تنتهي صيانتها خلال الصيف الحالي لتكون جاهزة لاستقبال جميع الفعاليات والنشاطات الرياضية والفنية وأهمها مهرجان المحبة والسلام، الذي يعد أحد أهم المهرجانات في سورية.

بالعودة إلى مدير المدينة الرياضية أحمد فرحات، أكد لـ«الوطن» أن أعمال التنفيذ بطيئة، مضيفاً أن واقع التنفيذ وصل إلى ٤٠ بالمئة.

وأشار فرحات إلى أن رئيس الاتحاد الرياضي العام اللواء موفق جمعة وجّه خلال جولته الأخيرة للمدينة برفع وتيرة العمل وفتح جبهات وورش جديدة لمتابعة أعمال الصيانة وفق برنامجها الزمني.

وعن أسباب التأخير في التنفيذ، بين فرحات أن إدارة المدينة غير مسؤولة عنها، وقال: نحن كإدارة مهمتنا المتابعة والإشراف على العمل فقط، ولا علاقة لنا بأي تأخير أو أي أمور فنية أخرى.

وأضاف مدير المدينة الرياضية: نحن جهة مالكة ويهمنا أن تنتهي أعمال الصيانة بأسرع وقت، للقيام بالاستثمار الرياضي، مؤكداً على ضرورة الانتهاء من أعمال صيانة الملعب الرئيسي في موعده المحدد في شهر أيلول المقبل، ليكون جاهزاً لاستقبال اللجنة الموفدة من الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا» بهدف الاطلاع على الوضع الرياضي ودراسة مدى إمكانية فك الحظر عن ملاعبنا، ما يعود بالنفع على المنظمة الرياضية ودفعها إلى الأمام رياضياً ومادياً.

وحول إمكانية إعادة إحياء مهرجان المحبة والسلام في المنشأة الرياضية، قال فرحات إن إقامة المهرجان لا تؤثر على واقع المدينة، موضحاً أن الصالات جاهزة وإعادة إحيائه تحتاج لقرار من الجهات المسؤولة عن الفعالية بشكل خاص.

من جهته، نفى مدير مشروع صيانة المدينة الرياضية من مؤسسة الإسكان العسكرية، قيس صالح لـ «الوطن»، وجود أي تأخير في أعمال التنفيذ، مبيناً أن الأعمال تسير وفق برنامجها الزمني المحدد لها.

وقال صالح: إن أعمال التنفيذ تسير وفق العقد والمدد الزمنية المحددة وتنتهي في شهر كانون الأول المقبل، مبيناً أن نسب التنفيذ إجمالاً تصل إلى ٥٠ بالمئة.

وعن تجهيز الملعب الرئيسي، بيّن صالح أن الاستاد سيكون جاهزاً خلال شهر أيلول القادم، موضحاً أن العمل مستمر وتمت صيانة الملعب بحوالي ٣٠٠ مليون ليرة سوريّة بكامل المبنى، حتى تاريخه وضمن الجدول الزمني الخاص له، منوهاً بأن التكلفة الأولية المقدرة لأعمال الصيانة تتراوح ما بين ٦٥٠ – ٨٠٠ مليون ليرة سوريّة.

وأشار صالح إلى العقبات التي تعوق أعمال التنفيذ، قائلاً: إن الحظر المفروض على البلاد منعنا من استيراد رولات العشب الخاص بالملعب ما اضطرنا لزراعتها ببذور خاصة وفق خلطة مناسبة، والزراعة لها موسم خاص وتحتاج لإجراءات عدة، خاصة بعد أن خسرت مؤسسة الإسكان المزرعتين الخاصتين لها في الغوطة وحلب بعد تخريبهما من قبل المجموعات الإرهابية، إلا أنه تم تجاوز ذلك وتم زراعتها محلياً مع شبكة ري حديثة ليكون جاهزاً في موعده.

إنتاج القطن في الحسكة أفضل من العام الماضي

| الحسكة - دحام السلطان

كشف مصدر في دائرة الإنتاج النباتي لدى مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة أن الحالة العامة لمحصول القطن لهذا العام جيدة وأفضل مما كانت عليه في الموسم الماضي من حيث حجم المساحات المزروعة وتقديرات الإنتاج الأولية.

وأوضح المصدر أن حجم المساحة المخططة لزراعة المحصول بلغت ١٦٦٠٠ هكتار، وحجم المساحة المرخصة ٤١٠٥ هكتارات وعدد التراخيص ٩٢٠ رخصة وحجم المساحة المزروعة وصل إلى ٥٥٦٥ هكتاراً، موزعة نسبة ٥٠ بالمئة من المساحة المزروعة في مرحلة الأفرع الثالث والرابع ونسبة ٣٠ بالمئة في مرحلة الأفرع الثمري الأول والثاني، ونسبة ١٠ بالمئة في مرحلة الأوراق الحقيقية الثامنة والتاسعة ونسبة ١٠ بالمئة في مرحلة الأوراق الحقيقية السادسة والسابعة.

وأشار المصدر إلى أن التقديرات الأولية للإنتاج تزيد على الـ١٦ ألفاً و٥٠٠ طن لهذا العام، قياساً إلى حجم المساحات المزروعة وسوية المحصول ومتوسط معدلات إنتاجها، لافتاً إلى أن ما يُذاع عن حجم إصابة المحصول بديدان اللوز الشوكية، يكاد يكون طفيفاً ولا تأثير له مخيف في المحصول وحجم الإنتاج، حيث إنه لم يُسجل حجم للإصابة في منطقة الحسكة، وفي منطقة القامشلي لا تتعد النسبة الـ٢ بالمئة قياساً إلى حجم المساحة المصابة الذي يقف عند الـ١٢٥ هكتاراً فقط، وفي بلدة تل حميس «بريف القامشلي الجنوبي الشرقي» تقف الإصابة عند مساحة ٢٥٠ هكتاراً، وفي بلدة عامودا ٥٠ هكتاراً، ليكون كامل حجم المساحات المصابة ٤٥٠ هكتاراً من مجموع حجم المساحة المزروعة.

وأكد رئيس دائرة الإحصاء والتخطيط والتعاون الدولي لدى مديرية الزراعة، المهندس عز الدين الحسو: أن مستوى المحصول أفضل مما كان عليه في الموسم الماضي من حيث الإنبات وحجم المساحات المزروعة، التي كانت لا تتعدى في الموسم الماضي الـ١٧٤٠ هكتاراً، ورقم إنتاجي لا يتجاوز الـ٥ آلاف طن! وبالتالي فإن التقديرات الأولية المتوقعة للإنتاج لهذا العام ستعبر حجم إنتاج الموسم الماضي بثلاثة أضعاف كأقل تقدير.

وأضاف الحسو: إن المطالب اليوم من الفلاحين والمنتجين تشدد على تأمين مركز لشراء الأقطان بالحسكة، وتأمين كامل مستلزمات الإنتاج ذات النوعية القياسية، وتمويلهم من المصارف الزراعية بغض النظر عن المديونية، وتأمين حوامل الطاقة، لتساعد كلها على رفع وتيرة إنتاج القطن وإعادة مستواه إلى ما كان عليه!